الأمم المتحدة

TD/B/C.II/ISAR/97

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
31 August 2021
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثامنة والثلاثون
جنيف، 9–12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية لإبلاغ الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

في إطار الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، تتمثل الغاية 12–6 في تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات عن الاستدامة في دورة الإبلاغ الخاصة بها. ويتشارك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في رعاية المؤشر 12–6–1 بشأن عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة. ويشير العديد من المؤشرات، بما فيها المؤشر 12–6–1، إلى بيانات مشمولة فعلاً في التقارير التي تقدمها الشركات. ولذلك، يمكن أن تشكل التقارير التي تقدمها الشركات مصدراً رئيسياً للمعلومات عن أداء الشركات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أُصدرت *إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة* في الدورة الخامسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وبغية تيسير تطوير المهارات التقنية وتشجيع تنفيذ الإرشادات المذكورة، وضع الأونكتاد دليلاً للتدريب وما يتصل به من دروس. وأُجريت أكثر من 20 دراسة حالة إفرادية بشأن التطبيق العملي للإرشادات في شركات من بلدان وقطاعات مختلفة، وذات أحجام مختلفة. وقد ثبت أن الإرشادات أداة مفيدة لتيسير التقارب بين أطر الإبلاغ عن الاستدامة، لأنها تقدم مجموعة أولية وبسيطة من المؤشرات العالمية من أجل الإبلاغ الأساسي للكيانات عن قضايا الاستدامة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتؤكد دراسات الحالات الإفرادية أهمية جهود بناء القدرات التي يبذلها الأونكتاد لتيسير استخدام الإرشادات على نطاق أوسع ولإذكاء الوعي بهذه الإرشادات ونشرها، بما في ذلك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الرجاء إعادة الاستعمال

وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير المناقشات في الدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن مواصلة تنفيذ الإرشادات على نحو يُسهِّل على الكيانات تنسيق التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإمكانية مقارنتها، ويساعد الحكومات في جهودها الرامية إلى قياس إسهام القطاع الخاص، ويساعد في تمكين جمع البيانات في إطار المؤشر 12-6-1. وتقدم المذكرة لمحة عامة عن التطورات الرئيسية الأخيرة في مجال الإبلاغ عن الجوانب المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، وتصف الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية المطروحة والتوصيات المقدمة فيما يخص دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بتطبيق الإرشادات. وقد طلب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في دورته السابعة والثلاثين، إلى الأمانة تحديد ما إذا كان من الضروري إدخال تعديلات على الإرشادات. وبناءً على ذلك، يقترح الأونكتاد تحديثات للمؤشرات الأساسية بناءً على التطورات الدولية في هذا المجال، والنتائج المستخلصة من دراسات الحالات الإفرادية، والتعليقات المقدمة خلال اجتماع فريق استشاري.

أولاً- مقدمة

1- تشكل التقارير العالية الجودة التي تقدمها الشركات جزءاً أساسياً من بيئة تمكينية لتنمية المؤسسات، لأنها تعزز الشفافية والموثوقية والثقة بين أصحاب المصلحة وتساعد البلدان على أن تصبح أكثر جاذبية للاستثمار. وقد أدى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى زيادة وتعزيز دور تقارير الشركات كمصدر أساسي للمعلومات عن إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك أيضاً طلب متزايد من المستخدمين على التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، وزيادة في التركيز على إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات إبلاغ الشركات. وفي إطار الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، تتمثل الغاية 12-6 في تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات الاستدامة في دورة الإبلاغ الخاصة بها؛ ويشير المؤشر 12-6-1 إلى عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير عدة مؤشرات أخرى إلى البيانات التي أبلغت عنها الشركات بالفعل، مثل إدارة الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين وتنمية المجتمع المحلي، واستخدام الطاقة والمياه، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتوليد النفايات وإعادة التدوير. وقد أصبح أيضاً إدماج القضايا البيئية والاجتماعية والإدارية في أنشطة أسواق رأس المال وفي الأدوات المالية من الأمور السائدة في السنوات الأخيرة.

2- وسلطت جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) الضوء على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تنسيق التقارير المتعلقة بالاستدامة وإمكانية مقارنتها، لضمان الاستفادة منها في صنع القرار، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساعدة المالية لإنعاش القطاع الخاص في فترة ما بعد الجائحة. وفي هذا الصدد، جرى تيسير الجهود الرامية إلى تحقيق التقارب بين مختلف الأطر الدولية للإبلاغ عن الاستدامة، مثل أطر الجهات التالية: مشروع الكشف عن الكربون؛ ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ؛ والمبادرة العالمية لتقارير الأداء؛ والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل؛ ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سُهِّل الانتقال إلى نظام إدارة جديد، لتطوير مجموعة من المعايير الدولية القوية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة بما يتماشى مع المبادئ الرئيسية للإبلاغ المالي.

3- ولمواجهة التحديات ذات الصلة، يدعم الأونكتاد، من خلال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ المعايير والمدونات وأفضل الممارسات الدولية، بغية التشجيع على تنسيق تقارير الشركات وتحسين نوعيتها لتسهيل الاستقرار المالي والاستثمار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي على المستويين الدولي والمحلي. ومنذ اعتماد خطة عام 2030، ركز فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي على تنسيق تقارير الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- ويدعم فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي الدول الأعضاء في تنفيذ القرار 207/75 بشأن تعزيز الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، الذي أقرت فيه الجمعية العامة بأهمية الإبلاغ عن الاستدامة على مستوى الشركات، بما يشمل الإبلاغ على النحو المناسب عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة وتلافي الممارسات التي تحبط الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشجعت الجمعية العامة أيضاً على تقديم الدعم الدولي إلى الدول الأعضاء لتمكينها من القيام من تلقاء نفسها بوضع أدوات عملية لقياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ولجمع بيانات حسنة التوقيت وموثوقة عن هذه المساهمة. ومن أجل هذا الغرض، نفَّح فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أداته الخاصة بتطوير المحاسبة لتكييفها مع متطلبات خطة عام 2030. ولدعم تنفيذ الأداة المحدَّثة،

نشر الأونكتاد في عام 2019 *إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة*[1]. وكان الهدف من هذه الإرشادات هو المساعدة في تيسير تنسيق البيانات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتيسير إمكانية مقارنة هذه البيانات بما يتماشى مع إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، ودعم إعداد استعراضات وطنية طوعية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وبغية تيسير تطوير المهارات التقنية والتشجيع على تنفيذ الإرشادات، وضع الأونكتاد دليلاً للتدريب وما يتصل به من دروس بغية استخدامه لأغراض التدريب، سواء أكان ذلك حضورياً أو من خلال المشاركة عن بُعد[2].

5- ونظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في دورته السابعة والثلاثين، في أثر الجائحة على أنشطة القطاع الخاص والتقدم المحرز في تحسين نوعية وفائدة التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة التي تقدمها الشركات وأهم التحديات أمام ذلك، كما نظر في الاتجاهات والممارسات الجيدة في الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ. وجرى عرض ومناقشة عدة دراسات حالات إفرادية أجراها الأونكتاد عن التطبيق العملي *للإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية* في أنواع مختلفة من الكيانات من بلدان وقطاعات مختلفة. وقدمت دراسات الحالات الإفرادية أدلة إضافية على فائدة النهج المتبع في الإرشادات من أجل تيسير الإبلاغ الأساسي للشركات عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة، وأكدت دور الإرشادات كأداة لبناء القدرات فيما يخص إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات المحاسبة والإبلاغ للشركات. وأخيراً، استعرض الخبراء خلال الدورة التقدم المحرز والتحديات القائمة فيما يخص جمع الشركات للبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بغية تحديد مساهمتها في تنفيذ خطة عام 2030؛ وناقشوا دور الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كراعيين للمؤشر 12-6-1 بشأن عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة.

6- وشدد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي على الحاجة إلى تعزيز الجهود والتعاون في إطار جميع المبادرات الرامية إلى وضع مجموعة واحدة ومتسقة ومتينة من المعايير المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة؛ وأقر بالدور المهم الذي تؤديه الإرشادات كأداة مفيدة لتيسير التقارب بين أطر الإبلاغ عن الاستدامة بتوفيرها مجموعة أولية وبسيطة من المؤشرات العالمية من أجل الإبلاغ الأساسي للكيانات عن قضايا الاستدامة بما يتماشى مع خطة عام 2030. ولاحظ فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي فائدة جهود بناء القدرات وأدوات التدريب التي يوفرها الأونكتاد لتيسير استخدام الإرشادات على نطاق أوسع، وإذكاء الوعي بها ونشرها، بما في ذلك في صفوف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وشجع على القيام بمزيد من الأنشطة في هذا المجال؛ وشجع الأونكتاد على مواصلة العمل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مع المؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسية التي تشجع العمل على تنسيق عمليات المحاسبة والإبلاغ التي تضطلع بها كيانات القطاعين العام والخاص في مجال الاستدامة، وعلى زيادة إمكانية مقارنة هذه العمليات بغية تيسير زيادة التقارب والمواءمة بين أطر وممارسات الإبلاغ، ومواصلة وضع مقاييس وأدوات لقياس وجمع بيانات موثوقة وحسنة التوقيت عن إسهام القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[3].

(1) الأونكتاد، 2019، إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.19.II.D.11، جنيف).

(2) UNCTAD, 2020, *Core SDG[Sustainable Development Goal] Indicators for Entity Reporting: Training Manual* (United Nations publication, sales No. E.20.II.D.17, Geneva) and https://isar.unctad.org/tutorials-gci.

ملاحظة: اطّلع على جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي في آب/أغسطس 2021.

(3) TD/B/C.II/ISAR/95.

7- وفي هذا الصدد، أتاح الأونكتاد الإرشادات بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، باعتبارها أداة طوعية عملية ومفيدة للدول الأعضاء في قياس وجمع بيانات موثوقة وحسنة التوقيت عن إسهام القطاع الخاص. وواصل الأونكتاد أيضاً تنفيذ أنشطة في إطار مشروع حساب التنمية المعنون "أطر السياسات التمكينية لإبلاغ الشركات عن الجوانب المتصلة بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية". والهدف الرئيسي من هذا المشروع هو تعزيز قدرات الحكومات على قياس ورصد إسهام القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام 2030 وتوفير البيانات في إطار المؤشر 12-6-1. وتُستخدم جميع الأدوات المذكورة أعلاه في أنشطة المشروع. وأُعدت دراسات حالات إفرادية عن تنفيذ الإرشادات كجزء من تقييمات البنية التحتية الوطنية للإبلاغ عن الاستدامة.

8- وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضع الأونكتاد منهجية لقياس عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة، مما أدى إلى إعادة تصنيفها كمؤشر من المستوى الثاني في عام 2019. وفي عام 2020، بدأ الأونكتاد العملية التجريبية المتمثلة في جمع البيانات بالتعاون مع بلدان، بما فيها أوكرانيا وجنوب أفريقيا وغواتيمالا وقطر. وكُرِّرت عملية جمع البيانات في مناطق أخرى لتجميع الإحصاءات العالمية، مثلما أُبلغ بذلك فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في شباط/فبراير 2021. وفي عام 2020، أصدرت 375 3 شركة تقارير عن الاستدامة على المستوى الأدنى في حين قدمت 593 1 شركة تقارير عن الاستدامة على المستوى المتقدم.

9- وبغية التشجيع على بذل المزيد من الجهود والتعاون في إطار جميع المبادرات الرامية إلى وضع مجموعة واحدة ومتسقة ومتينة من المعايير المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، واصل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال الإبلاغ عن الاستدامة بما فيها، من بين أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين الآخرين في هذا المجال، الجهات التالية: المبادرة العالمية لتقارير الأداء؛ ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل؛ ولجنة تطوير منظمات المحاسبة المهنية التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي؛ ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة؛ والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، عزز الأونكتاد تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هذا المجال[4]. وتستخدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤشرات الأساسية كمدخلات لإحصاءات الأعمال التجارية في الحسابات الوطنية، مما يبرز أهمية الإبلاغ عن الاستدامة في قياس مدى إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويحيل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى المؤشرات الأساسية في استبيانه الجديد للإبلاغ عن التقدم المحرز؛ ويعكف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية على وضع مؤشرات من أجل الكيانات الاجتماعية والتضامنية، بالاستناد إلى المؤشرات الأساسية. وهذا التعاون بالغ الأهمية بالنسبة للجهود التي يبذلها الأونكتاد لبناء توافق الآراء بين أصحاب المصلحة في أوساط الشركات المتنوعة التي تقدم تقارير، بهدف تيسير تنسيق تقارير الشركات وإمكانية مقارنتها وإذكاء الوعي بالدور الذي تؤديه التقارير العالية الجودة في رصد تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا السياق، وفي عام 2020، اتفق كبار المسؤولين التنفيذيين للتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة على خمسة نواتج رئيسية متوخاة، بما فيها الإبلاغ عن الاستدامة، يهدفون من خلالها إلى المشاركة مع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي والمجلس الدولي للأعمال التجارية والمنتدى الاقتصادي العالمي، في القوائم التي وضعها كل كيان من هذه الكيانات بشأن المقاييس الأساسية للاستدامة في القطاعات المتعددة التخصصات، وإلى التعاون من أجل مزيد من التقارب والتكامل.

(4) بما فيها الكيانات التالية: إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

10- وأخيراً، دعا فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي الأونكتاد إلى مواصلة إجراء المزيد من دراسات الحالات الإفرادية؛ وطلب من الأونكتاد عقد اجتماعات استشارية خلال فترة ما بين الدورات، بهدف تحليل النتائج الرئيسية لدراسات الحالات الإفرادية؛ ورحب بالتعليقات التي تم تبادلها عند تطبيق الإرشادات؛ وطلب إلى الأونكتاد أن يواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وعن غيرها من المبادرات، بهدف تيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن هذا الموضوع في الدورات المقبلة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

11- وتحضيراً للدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، عقد الأونكتاد اجتماعاً لفريق استشاري في آذار/مارس 2021 بهدف جمع وجهات نظر مختلفة والتداول بشأن التحديثات المحتملة للمؤشرات الأساسية. وكان من بين المشاركين خبراء من جهات رئيسية شتى صاحبة مصلحة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وعن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة[5]، وممثلون من البلدان المستفيدة من مشروع حساب التنمية، وخبراء مشاركون في إعداد دراسات الحالات الإفرادية.

12- وتهدف هذه المذكرة إلى تيسير المناقشات في الدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بشأن مواصلة تنفيذ الإرشادات لتيسير تنسيق تقارير الكيانات عن أهداف التنمية المستدامة وتيسير إمكانية مقارنة هذه التقارير. وتقدم المذكرة لمحة عامة عن التطورات الرئيسية الأخيرة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة وتصف الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية المطروحة والتوصيات المقدمة فيما يخص دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بتطبيق الإرشادات. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تستند إلى التعليقات المقدمة خلال اجتماع الفريق الاستشاري بشأن التحديثات المقترحة للمؤشرات الأساسية.

ثانياً- التطورات الأخيرة في إبلاغ الكيانات عن الجوانب المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة

13- اتُخذت عدة مبادرات في عام 2020 وهي قيد الإنجاز في عام 2021 من أجل وضع معايير عالمية للإبلاغ عن الاستدامة. وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين اتساق الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة التي تقدمها الشركات وإمكانية مقارنتها. ويُسلَّط الضوء على بعض هذه التطورات الهامة في هذا الفصل.

14- ففي أيلول/سبتمبر 2020، أُرسلت رسالة مفتوحة إلى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية من الجهات التالية: مشروع الكشف عن الكربون؛ ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ؛ والمبادرة العالمية لتقارير الأداء؛ والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل؛ ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة. وسلطت هذه الكيانات الضوء على خطوتين نحو "تأسيس هيكل عالمي للإفصاح عن الاستدامة يسمح بالإبلاغ المتسق عن المعلومات المهمة من أجل توليد قيمة مؤسسية، في إطار الإبلاغ الشامل من جانب الشركات"[6]. وأشارت الرسالة إلى ورقة تشاور بشأن الإبلاغ عن الاستدامة أصدرتها

(5) بما فيها: مشروع الكشف عن الكربون؛ ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ؛ ومكتب تمويل التنمية المستدامة وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والمبادرة العالمية لتقارير الأداء؛ ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية؛ والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل؛ والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية؛ ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والاتفاق العالمي للأمم المتحدة؛ ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية؛ والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

(6) https://www.globalreporting.org/about-gri/news-center/2020-09-30-open-letter-to-the-international-organization-of-securities-commissions-iosco/.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتقترح فيها إنشاء مجلس لمعايير الاستدامة العالمية[7]. وفي أيلول/سبتمبر أيضاً، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مجموعة من المقاييس والإفصاحات البيئية والاجتماعية والإدارية العالمية لتشجيع الشركات على إعداد تقارير عن القضايا غير المالية[8].

15- وفي حزيران/يونيه 2021، دُمج المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة في منظمة دولية تسمى مؤسسة الإبلاغ عن القيمة، والتي سوف تحافظ على إطار الإبلاغ المتكامل، وتدعو إلى التفكير المتكامل، وتضع معايير للإفصاح عن الاستدامة لتوليد قيمة مؤسسية. ويستجيب هذا الدمج للطلبات الواردة من المستثمرين العالميين والشركات لتبسيط الإجراءات المتعلقة بإعداد تقارير الشركات ويهدف إلى المضي قدماً في العمل (كما جاء بالتفصيل في "إعلان نوايا العمل معاً نحو إبلاغ شامل من جانب الشركات" الذي يحدد رؤية بشأن نظام إبلاغ شامل من جانب الشركات) الذي تنجزه الجهات التالية: مشروع الكشف عن الكربون؛ ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ؛ والمبادرة العالمية لتقارير الأداء؛ والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل؛ ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة[9]. وسيكون لدى مؤسسة الإبلاغ عن القيمة مجلس إدارة واحد واستراتيجية واحدة وسوف تعد المؤسسة المشاريع الرئيسية التالية: مبادئ للتفكير المتكامل؛ ومعايير خاصة بمجلس معايير محاسبة الاستدامة؛ وإطار للإبلاغ المتكامل. وستستخدم المؤسسة إطار العمل المتصل بالتقارير المالية والإفصاحات المتعلقة بالاستدامة وسيقدم مجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة معايير خاصة بكل قطاع لإعداد تقارير عن الاستدامة. وستدعم المؤسسة أيضاً إنشاء مجلس لمعايير الاستدامة العالمية يعمل تحت إدارة مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

16- وعقب ورقة التشاور الصادرة عن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والرسالة المفتوحة، أصدرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، في شباط/فبراير 2021، بياناً يشير إلى ضرورة تحسين الاتساق وإمكانية المقارنة والموثوقية عند الإبلاغ عن الاستدامة ويرحب بالمرحلة المقبلة من العمل بهدف إنشاء مجلس لمعايير الاستدامة العالمية في إطار مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية[10]. وذكرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية أنها ستعمل مع مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من أجل إنشاء هذا المجلس. وفي آذار/مارس، أعلن أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن وجهة استراتيجية وخطوات مقبلة تستند إلى التعليقات الواردة أثناء المشاورات، التي أكدت الحاجة الملحة إلى معايير عالمية للإبلاغ عن الاستدامة[11]. وستنشئ المؤسسة مجلس معايير الاستدامة العالمية ضمن هيكلها الإداري الحالي، وهي ترحب بدعم وتعاون المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، اللذين قد يشملا المصادقة المحتملة على المجلس وعلى المعايير. وفي نيسان/أبريل، نشر الأمناء الوثائق التالية بشأن مشروع الإبلاغ عن الاستدامة: بيان التعليقات المقدمة، وتلخيص للقضايا التي أثارها المستجيبون في ورقة التشاور؛ ومسودة العرض، التي تصف التعديلات المستهدفة المقترح إدخالها على دستور المؤسسة، للسماح لمجلس معايير الاستدامة العالمية بوضع معايير الاستدامة في إطار المؤسسة.

(7) https://www.ifrs.org/projects/work-plan/sustainability-reporting/consultation-paper-and-comment-letters/.

(8) https://www.weforum.org/press/2020/09/measuring-stakeholder-capitalism-top-global-companies-take-action-on-universal-esg-reporting/.

(9) https://integratedreporting.org/news/iirc-and-sasb-announce-intent-to-merge-in-major-step-towards-simplifying-the-corporate-reporting-system/.

(10) https://www.iosco.org/news/pdf/IOSCONEWS594.pdf.

(11) https://www.ifrs.org/news-and-events/2021/03/trustees-announce-strategic-direction-based-on-feedback-to-sustainability-reporting-consultation/.

وفي حزيران/يونيه، أصدر الأمناء دعوة لتقديم ترشيحات لمنصبي رئيس المجلس ونائب رئيسه. ومن المقرر اتخاذ قرار نهائي بشأن مجلس معايير الاستدامة العالمية قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في الفترة من 31 تشرين الأول/أكتوبر إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

17- وبالإضافة إلى ذلك، اقترح اتحاد المحاسبين الدولي الأخذ بنهج تدريجي على مرحلتين للإبلاغ عن الاستدامة؛ حيث تمكّن المرحلة الأولى المستثمرين وغيرهم من مقدمي رأس المال من الإبلاغ عن القيمة المؤسسية، وتتيح المرحلة الثانية لأصحاب المصلحة المتعددين فرصة الإبلاغ عن التنمية المستدامة[12].

18- وفي آذار/مارس 2021، قدم الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي تقريرين إلى المفوضية الأوروبية يتضمنان توصيات بشأن وضع معايير للإبلاغ عن الاستدامة على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ ويستجيب التقرير الأول لطلب المشورة الفنية الذي يفوض إلى الفريق الاستشاري إنجاز أعمال تحضيرية لإعداد معايير ممكنة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة في شكل توجيه منقح خاص بالإبلاغ غير المالي. ويستجيب التقرير الثاني لدعوة إلى تقديم توصيات بشأن الحاجة المحتملة إلى إجراء تغييرات على إدارة وتمويل الفريق الاستشاري إذا أصبح هو من يضع معايير الإبلاغ عن الاستدامة على مستوى الاتحاد الأوروبي[13]. ويُستعرض حالياً التوجيه الخاص بالإبلاغ غير المالي، ومن المزمع تنظيم عملية تشريعية في عام 2022. وتتولى إنجاز الأعمال التحضيرية المذكورة أعلاه فرقة العمل المعنية بمعايير الإبلاغ غير المالي التي عينها الفريق التوجيهي للمختبر الأوروبي في أيلول/سبتمبر 2020، والتي تضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي المهتمين بالمعلومات غير المالية، بما في ذلك القطاع العام والقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمجتمع المدني. وخلال اجتماع الفريق الاستشاري، قُدِّم تحديث بشأن التطورات المتعلقة بالاستدامة في الاتحاد الأوروبي، بما فيها ثلاث مبادرات رئيسية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة[14]. ويقدم التقرير النهائي الذي نُشر في آذار/مارس 54 توصية بشأن تطوير معايير الاتحاد الأوروبي للإبلاغ عن الاستدامة. ويجب أن تشمل الأسسُ التي ستقوم عليها المعايير الجديدة مجموعة من المبادئ والأهداف؛ ولا بد أن تكون هناك مجموعة شاملة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المستثمرون وغيرهم؛ وينبغي أن تكون المعايير قائمة على المبادئ وأن تتضمن مواصفات مفصلة عند الضرورة؛ وينبغي أن توائم أهدافُها الإبلاغ عن الاستدامة مع التنمية المستدامة والتمويل المستدام والصالح العام. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم ضمان أن يوفر الإبلاغ البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والنظر في الأهمية الخاصة بقطاعات معينة وبقطاعات متعددة التخصصات؛ وينبغي أن تراعي المعايير أيضاً أهمية الأصول غير الملموسة في توليد القيمة والإبلاغ عن الاستدامة. وسيتضمن الإطار المفاهيمي مبادئ توجيهية بشأن كيفية مواءمة المعايير مع الصالح العام؛ وزيادة جودة الإبلاغ إلى حد كبير؛ وتشجيع رؤية استرجاعية واستشرافية؛ وتغطية سلاسل القيمة في المراحل الأولية والنهائية؛ وتفعيل مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة؛ وتعزيز الترابط بين الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة. وسيشمل هيكل المعايير المقترح ثلاث طبقات من الإبلاغ (القطاعات المتعددة التخصصات، والقطاعات المحددة، والكيانات المحددة)، وثلاثة مجالات للإبلاغ (الاستراتيجية، والتنفيذ،

(12) https://www.ifac.org/system/files/publications/files/IFAC-enhancing-corporate-reporting-sustainability-building-blocks.pdf.

(13) https://www.efrag.org/News/Project-476/Reports-published-on-development-of-EU-sustainability-reporting-standards.

(14) https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting_en.

وقياس الأداء) وثلاثة مواضيع (المسائل البيئية، والمسائل الاجتماعية، والمسائل الإدارية الإضافية، أي بما يشمل الأصول غير الملموسة). وستُدرج المعلومات في البيانات المتعلقة بالاستدامة في تقارير الشركات. ويُتوقع التطبيق الأولي في عام 2024، للإبلاغ عن عام 2023. ووفقاً لذلك، لا بد أن تكون هناك مجموعة عملية من المعايير جاهزة قبل نهاية عام 2022. وفي نيسان/أبريل 2021، اعتمدت المفوضية الأوروبية مقترحاً بشأن توجيه يتعلق بتقارير الشركات عن الاستدامة بهدف تعديل شروط الإبلاغ الحالية بموجب التوجيه المتعلق بالإبلاغ غير المالي[15]. ويهدف هذا المقترح إلى تبسيط عملية الإبلاغ بالنسبة للشركات من خلال اقتراح اعتماد معايير مشتركة على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن الإبلاغ عن الاستدامة. وسيوسع هذا المقترح نطاق التزامات الإبلاغ عن الاستدامة ليشمل جميع الشركات الكبيرة وجميع الشركات المسجلة في الأسواق المنظمة باستثناء الشركات الصغيرة المسجلة؛ وسيتطلب الضمان المحدود للمعلومات المبلغ عنها؛ وسيضع شروطاً للإبلاغ أكثر شمولاً، بما في ذلك ضرورة الإبلاغ وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي الإلزامية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة؛ وسيستلزم علامات رقمية لتعقب المعلومات التي أبلغت عنها الشركات بغية جعلها قابلة للقراءة آلياً وإدراجها في المنفذ الوحيد المتوخى في خطة عمل اتحاد أسواق رأس المال. وسيتعين على حوالي 000 50 شركة، بدلاً من 000 11 شركة حالياً، الإبلاغ عن الاستدامة. وسيكون الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي مسؤولاً عن تطوير المعايير التي ستعتمدها المفوضية الأوروبية.

19- وخلال اجتماع الفريق الاستشاري، شدد ممثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية على الحاجة الملحة إلى معايير عالمية للإبلاغ عن الاستدامة في ضوء طلب المستثمرين على معلومات عن الاستدامة وضرورة تحسين اتساق هذه المعلومات وموثوقيتها وإمكانية مقارنتها وقابليتها للتدقيق، بما في ذلك من خلال المقاييس الخاصة بقطاعات محددة. وأعرب البيان الصادر عن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية عن دعمها لإنشاء مجلس لمعايير الاستدامة العالمية في إطار مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وشدد على العمل المنجز بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمجلس الدولي للإبلاغ المتكامل، ومجلس معايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، لإعداد نموذج أولي لمعايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ في سياق التحرك من أجل وضع معايير تغطي القضايا المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وأيدت المنظمة الدولية الأخذ بنهج تدريجي على مراحل لإنشاء نظام إبلاغ مستدام وعالمي يقوم على الإبلاغ الأساسي والمرونة من أجل تنسيق متطلبات الإبلاغ التي تُغطي آثار الاستدامة الأوسع؛ وأيدت إنشاء لجنة استشارية متعددة أصحاب المصلحة للمساعدة في تحديد مواضيع الاستدامة المهمة.

20- وتشير جميع هذه التطورات إلى حدوث تغيير كبير في مجال الإبلاغ عن الاستدامة من أجل توحيده؛ وإنشاء هيكل إداري يمكن أن يسهل الترابط بين الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة؛ وتحسين جودة الإبلاغ عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً- دراسات الحالات الإفرادية: الدروس المستفادة والتحديات المطروحة والتوصيات المقدمة

21- توفر *الإرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة* نهجاً عملياً وبرغماتيا نحو الإبلاغ الأساسي عن أهداف التنمية المستدامة. ويُراد من المؤشرات الأساسية أن تكون نقطة انطلاق على الطريق نحو إبلاغ الشركات عن الاستدامة. وتمثل هذه

(15) المرجع نفسه.

المؤشرات الحد الأدنى من الإفصاحات التي تحتاج الشركات تقديمها إلى أصحاب المصلحة والتي تحتاجها الحكومات لتكون قادرة على تقييم إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر الإرشادات منهجية قياس لكل مؤشر وتقترح مصادر محاسبية لجمع البيانات. وقد حُددت المؤشرات الأساسية التي تغطي المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال عملية تشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، بالاستناد إلى مبادئ الإبلاغ وأطر الإبلاغ الرئيسية وممارسات الشركات في مجال الإبلاغ. وتغطي المؤشرات المجالات الرئيسية المشتركة بين جميع الشركات، بما في ذلك المساهمات الاقتصادية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والمادية (المياه والطاقة والأرض والهواء والنفايات) والقضايا الاجتماعية (مثل صحة العمال وسلامتهم والحصول على التدريب والمساواة بين الجنسين، والإدارة السليمة وممارسات مكافحة الفساد). وقد اختِيرت المؤشرات الأساسية بالاستناد إلى مؤشرات المستوى الكلي المدرجة في الإطار العالمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ولضمان الاتساق في منهجية القياس وإمكانية مقارنة البيانات، صُمِّمت المؤشرات الأساسية لتكون قابلة للمقارنة عبر الكيانات والأزمنة والمناطق الجغرافية؛ وهي تتطلب وثائق شفافة وقابلة للتعقب بشأن النطاق وجودة البيانات والمنهجية المستخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تتماشى الإرشادات مع الحد الأدنى من الشروط المحددة في الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية للمؤشر 12-6-1. ومن أجل تيسير بناء القدرات التقنية وتعزيز تنفيذ المؤشرات الأساسية، أعد الأونكتاد دليلاً للتدريب وما يتصل به من دروس، مع تعاريف ومصادر محتملة للمعلومات ومنهجيات للقياس، وأمثلة وأسئلة للتقييم الذاتي مع حلول لجميع المؤشرات الأساسية. ويجري حالياً إعداد مواد تعليمية إلكترونية.

22- ولإجراء اختبارات تجريبية ودراسة متعمقة بشأن التنفيذ العملي للإرشادات ودليل التدريب، أنجز الأونكتاد منذ عام 2019 أكثر من 20 دراسة حالة إفرادية في شركات من مناطق جغرافية مختلفة؛ وبلدان تتفاوت مستويات تنميتها الاقتصادية؛ ومجموعة واسعة من القطاعات؛ وشركات ذات أحجام مختلفة، بما فيها شركات صغيرة ومتوسطة الحجم وشركات عائلية[16]. وقد أجري استعراض وتحليل لتنفيذ الإرشادات في مصر والولايات المتحدة، بمشاركة عدة شركات. ويجري حالياً إعداد دراسات حالات إفرادية إضافية.

23- ويمكن تقسيم التحديات الرئيسية التي أظهرتها دراسات الحالات الإفرادية إلى تحديات على مستوى الشركات وتحديات على المستوى الوطني.

24- وعلى مستوى الشركات، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في الافتقار إلى عمليات جمع البيانات و/أو توافر البيانات. وأشارت شركات عديدة إلى أنها تفتقر إلى عمليات قوية لجمع البيانات وتفصيل المعلومات الكمية وفقاً للمؤشرات، لا سيما في المجال البيئي. ومع ذلك، لم يكن هناك أي مؤشر لم يتم الإبلاغ عنه في صفوف جميع الشركات التي شملتها دراسات الحالات الإفرادية. وقد واجهت شركات تحديات في جمع البيانات المتعلقة بالمجال البيئي لأنها لم تقس، في جملة أمور، إدارة النفايات، أو إعادة تدوير المياه، أو انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والمواد الكيميائية أو استخدام الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في المعرفة بمصادر المعلومات اللازمة لإجراء حسابات في إطار بعض المؤشرات، مثل تلك المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة أو مستويات الإجهاد المائي. وفي بعض الحالات،

(16) بما في ذلك البلدان التالية: الاتحاد الروسي، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبولندا، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، والصين، وغواتيمالا، وكولومبيا، وكينيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والهند، وهولندا.
وشملت القطاعات ما يلي: الأوساط الأكاديمية؛ والزراعة؛ وتجارة الملابس بالتجزئة؛ والتصنيع الكيميائي؛ ومنتجات الأوراق السلعية؛ ومستحضرات التجميل؛ وأدوات القطع؛ والطاقة؛ والهندسة؛ والملابس؛ والرعاية الصحية؛ والضيافة؛ والنفط والغاز؛ والدهانات ومحاليل الطلاء؛ والاتصالات؛ والمنسوجات.

لم تكن المعلومات متاحة أو لم يتم تسجيلها في فترات الإبلاغ السابقة. ومع ذلك، استُكملت الحسابات في إطار بعض هذه المؤشرات بفضل الدعم الذي وفره استخدام *الإرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية* ودليل التدريب. وشدد العديد من الشركات (على سبيل المثال في دراسات الحالات الإفرادية في إيطاليا وغواتيمالا وكينيا) على أهمية دليل التدريب في دعم جهود الشركات التي تقدم تقاريرها لأول مرة وفي المساعدة على بناء القدرات في مجال جمع البيانات.

25- وبعض المؤشرات تساوي صفر أو لم تقدَّم معلومات بشأنها لأن الشركات ليست لديها الأنشطة أو الهياكل أو الممارسات المتعلقة بهذه المؤشرات. وعلى سبيل المثال، وكما هو موضح في دراسات الحالات الإفرادية في غواتيمالا، فإن المؤشرات التالية تساوي صفر أو لم تقدَّم معلومات بشأنها (انظر الجدولين 3 و4): ج-4-1 (الشركات المشاركة في دراسة الحالة الإفرادية لم يكن لديها اتفاق جماعي لموظفيها)؛ ود-1-4 (لم تكن لجنة مراجعة الحسابات موجودة خلال فترة الإبلاغ)؛ ود-2-2 (لم يكن لدى الشركات أي تدريب متعلق بقضايا مكافحة الفساد). وأشارت التعليقات الواردة أيضاً إلى أن الكيانات مثل لجنة مراجعة الحسابات أو مجلس الإدارة لا توجد بالضرورة في الشركات العائلية. وأظهرت دراستا حالتين إفراديتين شملتا مؤسسة صغيرة الحجم ومؤسسة متوسطة الحجم في إيطاليا قضايا مماثلة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالمؤشرات التالية (انظر الجدول 2): ب-1-1 (لم تقم أي شركة من الشركتين بإعادة تدوير المياه أو إعادة استخدامها خلال فترة الإبلاغ)؛ وب-4-1 (لم تتعقب أي شركة من الشركتين هذا المجال). وفي إحدى الشركتين، لم يُغطَّ المجال المؤسسي كلياً تقريبًا؛ وكان مؤسس الشركة ورئيس مجلس إدارتها يمتلك 100 في المائة من الأسهم وكان لدى الشركة هيكل إدارة بسيط.

26- وبالإضافة إلى ذلك، أُلقي الضوء على مفهوم الأهمية النسبية في دراسات حالات إفرادية مختلفة؛ ونوقش هذا المفهوم خلال اجتماع الفريق الاستشاري بما أن الافتقار إلى الأهمية النسبية كان السبب الذي قدمته بعض الشركات لعدم إبلاغها عن بعض المؤشرات، خاصة في المجالين البيئي والمؤسسي. وقد تطلب اعتماد أهداف التنمية المستدامة إجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين والاتفاق على الأهمية النسبية لجوانب معينة من الأنشطة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية، تعمل منظمة العمل الدولية على تشجيع الاتفاقات الجماعية وتشكل مكافحة الفساد موضوعاً رئيسياً في مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. ويتماشى التركيز على المؤشرات البيئية، على سبيل المثال، مع تقرير فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ الصادر في عام 2017، الذي يشير إلى أن المخاطر المتعلقة بالمناخ هي مخاطر يتعذر تبديدها بتنويع الاستثمارات فهي تؤثر على جميع القطاعات تقريباً[17]. وفي سياق أهداف التنمية المستدامة والتقارير المتعلقة بهذه الأهداف، أصبح للأهمية النسبية معنى وبُعد جديدان، لأنها ليست خاصة بكيان أو قطاع محدد، بل إنها عالمية. وقد حُددت في البداية المؤشرات الأساسية التي تغطي المجالات الأربعة من خلال عملية تشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين وبناء توافق الآراء الحكومي الدولي، وهي مؤشرات ذات أهمية نسبية بالنسبة إلى المجتمع ككل وإلى كوكب الأرض. ومن أجل فهم إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعتبر جميع الأنشطة التي لها تأثير على البيئة والمجتمع، حتى الصغيرة منها، ذات أهمية نسبية بحكم تعريفها، ولا بد للشركات من اعتماد مفهوم جديد للأهمية النسبية، أي مفهوم الأهمية النسبية العالمية. ويتوافق هذا المفهوم أيضاً مع منظور المفوضية الأوروبية بشأن الأهمية النسبية المزدوجة التي تشمل جانب الأهمية النسبية المالية، الذي يراعي تطور الشركة وأداءها وموقعها، ويستهدف المستثمرين باعتبارهم الجمهور الرئيسي؛ وجانب الأهمية النسبية البيئية والاجتماعية، الذي يراعي تأثير أنشطة الشركة، ويستهدف المستهلكين، والمجتمع المدني، والموظفين، وعدداً متزايداً من المستثمرين باعتبارهم الجمهور الرئيسي.

(17) https://www.fsb-tcfd.org/publications/.

27- وحتى لو توافرت البيانات وكان بالإمكان الإبلاغ عن مؤشر ما، فإن السرية لا تزال تشكل تحدياً أمام الشركات. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة الحالة الإفرادية في كولومبيا إلى أن المعلومات المتعلقة بالمؤشر ب-4-1 (انظر الجدول 2) لم تقدَّم إلا إلى الهيئات التنظيمية بسبب نوع الأعمال التي شاركت فيها الشركة. وأشارت دراسة الحالة الإفرادية في كينيا إلى أن سرية البيانات كانت مشكلة في الحصول على المعلومات ومصادر البيانات في الوقت المناسب، لا سيما في إطار بعض المؤشرات البيئية، فضلاً عن التأخير في الحصول على المعلومات بسبب بروتوكولات رفع الرقابة في الشركة اللازم تطبيقها قبل تقديم معلومات إلى أطراف ثالثة خارج الشركة. وسلطت دراسة الحالة الإفرادية في المملكة العربية السعودية الضوء على قضايا السرية فيما يتعلق ببعض المؤشرات التي تم قياسها داخلياً لكن لا يمكن إطلاع جهات خارجية عليها (أ-4-1؛ وج-1-1؛ وج-2-2؛ وج-2-3؛ وج-3-1؛ ود-1-3؛ انظر الجداول 1 و3 و4).

28- وأخيراً، أبرزت عدة دراسات حالات إفرادية أن أحد التحديات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الإرشادات هو بناء القدرات وتغيير طريقة تفكير المديرين والموظفين بشأن الاستدامة. ومن المهم للغاية التثقيف البيئي والاجتماعي للعمال. وقد أظهرت دراسات الحالات الإفرادية في غواتيمالا الحاجة إلى تدريب إضافي على استخدام الإرشادات وعلى القياس والحساب والإبلاغ فيما يتعلق بجميع المؤشرات الأساسية. وتتعلق التحديات في مجال القدرات بجمع البيانات وإعداد التقارير وقدرة الكيانات المحدودة على إنشاء النظم اللازمة لتعقب وجمع البيانات ذات الصلة في الكيانات المبلِّغة. وأكدت دراسة الحالة الإفرادية في بولندا أهمية تثقيف أصحاب المصلحة لفهم أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ المتعلق بهذه الأهداف. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أوضحت المقابلات التي أُجريت أن معظم الموظفين والمالكين لم تكن لديهم أي معرفة بالمؤشرات الأساسية قبل دراسة الحالة الإفرادية. وأشير إلى بعض الاعتبارات الإضافية فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على النحو التالي: في المملكة العربية السعودية، يبقى مستوى النضج المتعلق بالاستدامة أدنى بكثير، لا سيما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، بُذلت جهود على المستوى الوطني، لكن الشركات المشاركة في دراسات الحالات الإفرادية، سواء كانت صغيرة أو متوسطة الحجم، كانت أقل معرفة بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية قبل إجراء دراسات الحالات الإفرادية.

29- ولمواجهة التحديات التي لوحظت فيما يتعلق بالحصول على المعلومات وإعدادها من أجل الإبلاغ عن الاستدامة، أظهر العديد من دراسات الحالات الإفرادية أن دليل التدريب يمكن أن يخفف الكثير من الصعوبات لأنه يتضمن توصيات واضحة بشأن القياسات في إطار كل مؤشر. وقد ثبت أن بناء القدرات باستخدام دليل التدريب مفيد في تعزيز مهارات الأفرقة المعنية بالإبلاغ.

30- وعلى الصعيد الوطني، سلطت عدة دراسات حالات إفرادية الضوء على قضايا تتعلق بنقص اللوائح التنظيمية التي تقتضي الإبلاغ عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة والتنسيق بين مختلف السلطات، بما في ذلك التنسيق بين المعايير والمتطلبات المحاسبية في سياق الإبلاغ عن الأمور البيئية والاجتماعية والإدارية والإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشارت شركات إلى أن الأنظمة القانونية المختلفة ومتطلبات الإفصاح على المستوى الوطني قد تؤثر في قدرتها على الإبلاغ وفقاً للإرشادات. وعلى سبيل المثال، في مصر توجد بعض الفجوات في عمليات الإفصاح لأن التفويضات أو اللوائح التنظيمية على المستوى الوطني لم تُوضع بعد ولأن إلزام المؤسسات بالإفصاح عن التأثيرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن هذه الأهداف يعتبران فكرة جديدة؛ وفي غواتيمالا، لا يُطلب من الشركات غير المسجلة في الأسواق المالية الإبلاغ عن أسماء المساهمين وعن المدفوعات؛ وفي كينيا، هناك افتقار إلى معايير موحدة للإبلاغ عن الاستدامة، وتشكل الأطر المتضاربة تحدياً كبيراً؛ وفي بولندا، توجد بعض المبادرات الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن هناك قلة وعي بالمؤشرات الأساسية؛ وأبرزت دراسة الحالة الإفرادية في المملكة العربية السعودية تحديات مماثلة لتلك الموجودة في كينيا.

31- وبالاستناد إلى هذه التحديات، انبثقت بعض التوصيات عن تحليل دراسات الحالات الإفرادية. وفي بعض الحالات، هناك حاجة إلى بذل جهود متسقة لدعم البلدان في تعزيز بنيتها التحتية للإبلاغ المؤسسي من أجل الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة وتوفير بناء القدرات في هذا المجال. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى دعم الجهود والتعاون من أجل وضع مجموعة معايير عالمية ومتسقة وسليمة بشأن الإبلاغ عن الاستدامة يمكن أن تنص على تقديم تقارير متسقة وقابلة للمقارنة وأن تضمن الاتساق بين الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة. ويبقى التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني أمر بالغ الأهمية. وعلى سبيل المثال، في غواتيمالا، يعمل مركز العمل المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات بالتنسيق مع الحكومة لدعم القطاع الخاص في مجال الإبلاغ عن الاستدامة[18]. ومن شأن تعزيز التحالفات الاستراتيجية مع مثل هذه المنظمات أن يساعد في تمكين الأونكتاد من إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأساسية. وترتبط *الإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية* ارتباطاً مباشراً بأهداف التنمية المستدامة، وهذا يسمح بقدر أكبر من مشاركة الحكومة في وضع منهجية للإبلاغ تشمل لعدة قطاعات ويمكن أن تسمح بمقارنة الشركات عبر البلدان والقطاعات. وتؤدي الحكومات دوراً مهماً، بصفتها جهات تنظيمية، في دعم الشركات لفهم خطة عام 2030 وتوفير الأدوات والموارد اللازمة للتغلب على التحديات التي قد تواجهها الكيانات. ويمكن أن يؤدي الدعم الحكومي والتوقعات المجتمعية إلى إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة واعتماد الشركات للإرشادات. ويمكن أن يؤدي أيضاً الترويج للإرشادات وأدوات التدريب ذات الصلة بين الشركات إلى توسيع نطاق استخدام المؤشرات الأساسية في تقارير الشركات. ويمكن تحسين الإبلاغ وفقاً للإرشادات من خلال توفير التدريب للشركات وأدوات التنفيذ، من قبيل دليل التدريب. ويشير عدد من دراسات الحالات الإفرادية إلى الحاجة الماسة إلى التثقيف والتدريب، بما في ذلك بهدف إثبات ضرورة وأهمية الإفصاحات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وكيف يمكن أن تكون مفيدة للشركات. ويمكن أن تراعي هذه المبادرات خصوصيات الأنواع المختلفة من الشركات مثل المؤسسات الصغرى، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات العائلية.

32- وأخيراً، اقترح عدد من دراسات الحالات الإفرادية ضرورة تحقق طرف ثالث من المعلومات المقدمة بالاستناد إلى الإرشادات. ويمكن للمنظمات التي ترغب في نشر المعلومات أن تستعين بالخدمات المهنية المقدمة من طرف ثالث للتأكد من المؤشرات التي يُفصَح عنها وإبداء رأي في مدى معقولية ونزاهة وموضوعية البيانات المبلَّغ عنها. ويمكن إجراء ذلك باستخدام مستويات محدودة أو معقولة من الضمان التي من شأنها أن تسمح بزيادة موثوقية المعلومات والبيانات وتحسين مصداقية واتساق وشفافية التقييمات المنجزة والمعلومات المبلغ عنها، فضلاً عن مراقبة العمليات الأساسية.

رابعاً- التحديثات المقترحة للمؤشرات الأساسية

33- عُرضت مجموعة من التحديثات المحتملة المقترح إجراؤها على المؤشرات الأساسية للنظر فيها ومناقشتها خلال اجتماع الفريق الاستشاري، بالاستناد إلى المعلومات التي جُمعت أثناء دراسات الحالات الإفرادية. وشملت المسائل الرئيسية التي يتعين النظر فيها إزالة أو إضافة مؤشرات، وإجراء تغييرات على منهجية القياس، والتوحيد والتوضيحات الممكنة، وإجراء تعديلات لمعالجة أوجه عدم الاتساق. ونوقش أيضاً موضوع التنسيق مع مؤشرات المبادرة العالمية لتقارير الأداء والمنتدى الاقتصادي العالمي. وإحدى النتائج العامة للمناقشات هي أنه لا ينبغي حذف المؤشرات حتى لو كان من الصعب الإبلاغ عنها.

(18) تأسس المركز في عام 2003، ولديه أكثر من 100 شركة تابعة له من أكثر من 20 قطاعا وقطاعا فرعيا يوظف 150 ألف أسرة؛ وهو تحالف الشركات الأكثر تأثيرا ويشجع على المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلد، كما أنه واحد من أهم تحالفات الشركات على المستوى الإقليمي (انظر https://centrors-ca.org/oprofile.php?mid=60).

وبدلاً من ذلك، ينبغي تركيز الجهود على بناء القدرات لمساعدة الشركات في التغلب على صعوبات الإبلاغ. وكما ذُكر من قبل، تُظهر الآراء المستمدة من دراسات الحالات الإفرادية أنه لم يُعثر على أي مؤشر غير قابل للإبلاغ عنه. ويستند الموجز التالي للتغييرات المقترح إجراؤها إلى نتائج المناقشة في اجتماع الفريق الاستشاري، والبحوث التي أُنجزت بشأن أحدث الاتجاهات في إعداد التقارير، وتحليل دراسات الحالات الإفرادية، والتغييرات في المؤشرات الواردة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

ألف- المجال الاقتصادي

34- أبلغت الشركات عن المؤشرات الاقتصادية إلى حد كبير في دراسات الحالات الإفرادية (الجدول 1).

الجدول 1

المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وحصة الشركات المبلِّغة

أ-	المجال الاقتصادي	المؤشرات	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	حصة الشركات المبلِّغة (النسبة المئوية)
أ-1	الإيرادات و/أو (صافي) القيمة المضافة	أ-1-1 الإيرادات	8-2-1	100
		أ-1-2 القيمة المضافة	8-2-1؛ 9-ب؛ 9-4-1	68
		أ-1-3 القيمة المضافة الصافية	8-2-1؛ 9-4-1	73
أ-2	المدفوعات للحكومات	أ-2-1 الضرائب والمدفوعات الأخرى للحكومات	17-1-2	95
أ-3	الاستثمار الجديد و/أو النفقات الجديدة	أ-3-1 الاستثمار الأخضر	7-ب-1	59
		أ-3-2 الاستثمار المجتمعي	17-17-1	95
		أ-3-3 إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير	9-5-1	91
أ-4	برامج الموردين/المشتريات المحلية	أ-4-1 نسبة المشتريات المحلية	9-3-1	77

المصدر: الأونكتاد.

35- وعادة ما تكون الاستثمارات الخضراء في توليد الطاقة والمركبات منخفضة الكربون، والشبكات الذكية، وكفاءة الطاقة، وضوابط التلويث، وإعادة التدوير، وإدارة النفايات، والحد من هدر الطاقة والتكنولوجيات الأخرى التي تسهم في حل مشاكل بيئية معينة. ومع ذلك، عُدِّل مؤخراً المؤشر 7-ب-1 ضمن أهداف التنمية المستدامة وأصبح يشير فقط إلى قدرة توليد الطاقة المتجددة القائمة في البلدان النامية. ولذلك، فإن المقترح المقدم في هذا الصدد، كما نوقش خلال اجتماع الفريق الاستشاري، هو تغيير المؤشر أ-3-1 للتركيز على الاستثمار في الطاقة المتجددة، بهدف ضمان مزيد من الاتساق مع مؤشر المستوى الكلي ضمن أهداف التنمية المستدامة وتعزيز إمكانية المقارنة وجدوى جمع البيانات.

باء- المجال البيئي

36- أبلغت الشركات عن المؤشرات البيئية بقدر أقل في دراسات الحالات الإفرادية (الجدول 2).

الجدول 2

المؤشرات البيئية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وحصة الشركات المبلِّغة

ب-	المجال البيئي	المؤشرات	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	حصة الشركات المبلِّغة (النسبة المئوية)
ب-1	الاستخدام المستدام للمياه	ب-1-1 إعادة تدوير المياه وإعادة استخدامها	6-3-1	45
		ب-1-2 كفاءة استخدام المياه	6-4-1	77
		ب-1-3 ضغط الماء	6-4-2	77
ب-2	إدارة المخلفات	ب-2-1 الحد من توليد النفايات	12-5	59
		ب-2-2 إعادة استخدام النفايات وإعادة تصنيعها وإعادة تدويرها	12-5-1	59
		ب-2-3 النفايات الخطرة	12-4-2	68
ب-3	انبعاثات غازات الدفيئة	ب-3-1 انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق 1)	9-4-1	82
		ب-3-2 انبعاثات غازات الدفيئة (النطاق 2)	9-4-1	77
ب-4	المواد والكيماويات المستنفدة لطبقة الأوزون	ب-4-1 المواد والكيماويات المستنفدة لطبقة الأوزون	12-4-2	23
ب-5	استهلاك الطاقة	ب-5-1 الطاقة المتجددة	7-2-1	59
		ب-5-2 كفاءة الطاقة	7-3-1	86

المصدر: الأونكتاد.

37- ويرتبط المؤشر ب-1-2 بالمؤشر 6-4-1 في إطار أهداف التنمية المستدامة وهو المؤشر الذي يُقاس، وفقاً للإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية، على أنه التغيير في نسبة القيمة المضافة إلى حجم استخدام المياه مع مرور الوقت. وتُعرَّف كفاءة استخدام المياه في الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية على أنها القيمة المضافة لقطاع رئيسي معين مقسومة على حجم المياه المستخدمة. وتبين الإرشادات *بشأن المؤشرات الأساسية* أنه ينبغي حساب المؤشر ب-1-2 على أنه استخدام المياه لكل قيمة مضافة صافية في فترة الإبلاغ، وما يحدث من تغيير في استخدام المياه لكل قيمة مضافة صافية بين فترتي الإبلاغ. والتغيير المقترح في هذا الصدد هو مواءمة الإرشادات مع المؤشر الوراد في إطار أهداف التنمية المستدامة وحساب النسبة كقيمة مضافة صافية مقسومة على حجم المياه المستخدمة.

38- واقتُرح مؤشر إضافي بشأن الأرض والتنوع البيولوجي في المجال البيئي، وأُيِّد هذا الاقتراح خلال المناقشات التي جرت في اجتماع الفريق الاستشاري. وبالإضافة إلى ذلك، طلب التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة إلى الأونكتاد وإلى المنتدى الاقتصادي العالمي العمل على تحقيق التقارب بين مقاييسهما؛ فمقاييس المنتدى الاقتصادي العالمي تشمل مؤشراً بشأن الأرض والتنوع البيولوجي وهو مجال لا تتطرق إليه المؤشرات الأساسية حالياً. وفيما يتعلق بالقياس، سيجري ربط المؤشر الجديد بالمؤشر 15-3-1 في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتؤخذ عناصر مختلفة بعين الاعتبار، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بالجهات التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والمبادرة العالمية لتقارير الأداء

(معيار الإفصاح 304-1: مواقع التشغيل المملوكة أو المؤجرة أو المدارة داخل أو بجوار المناطق المحمية ومناطق ذات درجة عالية من التنوع البيولوجي خارج المناطق المحمية؛ معيار الإفصاح 304-2: التأثيرات الهامة للأنشطة والمنتجات والخدمات على التنوع البيولوجي)؛ والمنتدى الاقتصادي العالمي (اشتراط الإبلاغ عن عدد المواقع المملوكة أو المؤجرة أو المدارة داخل أو بجوار المناطق المحمية و/أو مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، وعن مساحة هذه المواقع بالهكتارات)[19]. ويتماشى المؤشر الجديد المقترح مع الاقتراح التالي الذي قدمه المنتدى الاقتصادي العالمي: "تتيح مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية وسائل مستندة إلى العلم ومعترف بها دولياً لتحديد المواقع التي تساهم بشكل كبير في استمرار التنوع البيولوجي العالمي، بينما تشير المناطق المحمية على المستوى الوطني (وغالباً على المستوى الدولي) إلى مناطق يُعترف بأهميتها البيئية أو الثقافية، وتُوفَّر لها عادة حماية قانونية خاصة. ويشير وجود عمليات داخل هذه المناطق أو بجوارها إلى زيادة مخاطر الآثار السلبية على التنوع البيولوجي وزيادة احتمال التعرض لما يتصل بذلك من خطر قانوني أو خطر الإضرار بالسمعة"[20]. ويُعرَّف المؤشر الجديد المقترح على أنه عدد المواقع المملوكة أو المؤجرة أو المدارة داخل أو بجوار المناطق المحمية و/أو مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية ومساحة هذه المواقع بالهكتارات.

جيم- المجال الاجتماعي

39- أبلغت الشركات عن المؤشرات الاجتماعية إلى حد كبير في دراسات الحالات الإفرادية (الجدول 3).

الجدول 3

المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وحصة الشركات المبلِّغة

ج-	المجال الاجتماعي	المؤشرات	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	حصة الشركات المبلِّغة (النسبة المئوية)
ج-1	المساواة بين الجنسين	ج-1-1 نسبة النساء في المناصب الإدارية	5-5-2	91
ج-2	رأس المال البشري	ج-2-1 متوسط ساعات التدريب في العام لكل موظف	4-3-1	68
		ج-2-2 الانفاق على التدريب سنوياً لكل موظف	4-3-1	59
		ج-2-3 أجور ومزايا الموظفين كنسبة من الإيرادات، مع التقسيم حسب نوع العمل والنوع الاجتماعي	8-5-1؛ 10-4-1	77
ج-3	صحة الموظف وسلامته	ج-3-1 النفقات على صحة الموظفين وسلامتهم كنسبة من الإيرادات	8-3-8؛ 8-8	55
		ج-3-2 معدلات تكرار/حوادث الإصابات المهنية	8-8-1	95
ج-4	التغطية بالاتفاقات الجماعية	ج-4-1 النسبة المئوية للموظفين المشمولين بالاتفاقات الجماعية	8-8-2	64

المصدر: الأونكتاد.

(19) http://www.keybiodiversityareas.org/sites/search.

(20) https://www.weforum.org/reports/measuring-stakeholder-capitalism-towards-common-metrics-and-consistent-reporting-of-sustainable-value-creation.

40- بغية زيادة مواءمة المؤشر الخاص بنسبة النساء في المناصب الإدارية مع مؤشر المستوى الكلي في إطار أهداف التنمية المستدامة، يُقترح تعديل في منهجية القياس، أي من "عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية في إجمالي عدد الموظفين" إلى "عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية في إجمالي عدد الموظفين الذين يشغلون مناصب إدارية".

41- وفيما يتعلق بالمؤشر الخاص بمعدلات تكرار/حوادث الإصابات المهنية، تقتضي الإرشادات القياسين التاليين خلال فترة الإبلاغ: معدل التكرار، أي عدد حالات الإصابات الجديدة المقسم على إجمالي عدد ساعات عمل العمال؛ ومعدل الحوادث، أي إجمالي عدد الأيام الضائعة المعبر عنه بعدد الساعات المقسم على إجمالي عدد ساعات عمل العمال. وعلى الرغم من أن المبادرة العالمية لتقارير الأداء والمنتدى الاقتصادي العالمي يراعيان أيضاً عدد ساعات العمل في حساباتهما وفقاً لهذه المؤشرات، يُقترح استخدام طريقة قياس واحدة (أي عدد الإصابات مقسوماً على إجمالي عدد العمال) من أجل مواءمة الإرشادات بشكل أفضل مع الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية لأهداف التنمية المستدامة (التي تركز على عدد الإصابات المهنية المعبر عنه لكل عدد معين من العمال في الفريق المرجعي).

دال- المجال المؤسسي

42- كانت بعض المؤشرات المؤسسية من بين أقل المؤشرات التي أبلغت عنها الشركات في دراسات الحالات الإفرادية، ولا سيما الشركات الصغيرة الحجم والشركات العائلية، التي لا يُطلب منها في الغالب الإفصاح عن تلك المؤشرات (الجدول 4). وأعرب خبراء في اجتماعات سابقة للفريق الاستشاري عن وجهات نظر قوية فيما يتعلق بإبقاء المؤشرات المتصلة بالإدارة. واتفق الخبراء في الاجتماع الأخير على أهمية هذه المؤشرات والمؤشرات المتعلقة بالإدارة السليمة كشرط مسبق للإبلاغ الجيد عن الاستدامة.

الجدول 4

المؤشرات المؤسسية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وحصة الشركات المبلِّغة

د-	المجال المؤسسي	المؤشرات	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	حصة الشركات المبلِّغة (النسبة المئوية)
د-1	الكشف عن الإدارة المؤسسية	د-1-1 عدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور	6-16	77
		د-1-2 عدد ونسبة النساء الأعضاء في مجلس الإدارة	2-5-5	95
		د-1-3 أعضاء مجلس الإدارة حسب الفئة العمرية	1-7-16	86
		د-1-4 عدد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات ونسبة الحضور	6-16	95
		د-1-5 التعويض: إجمالي الأجر لكل عضو مجلس إدارة	6-16	55
د-2	ممارسات مكافحة الفساد	د-2-1 مقدار الغرامات المدفوعة أو المستحقة الدفع بسبب التسويات	2-5-16	73
		د-2-2 متوسط ساعات التدريب على قضايا مكافحة الفساد في السنة لكل موظف	2-5-16	55

المصدر: الأونكتاد.

هاء- التوحيد

43- من بين المؤشرات البالغ عددها 33 مؤشراً، يجري التوحيد باستخدام الإيرادات، ومجموع الأصول، والقيمة المضافة أو القيمة المضافة الصافية، فيما يخص المؤشرات التالية: أ-3-1؛ وأ-3-2؛ وأ-3-3؛ وب-2-1؛ وج-2-3؛ وج-3-1. وسيكون التوحيد حسب القيمة المضافة الإجمالية أو القيمة المضافة الصافية أكثر اتساقاً مع جمع البيانات الوصفية. وفي الوقت نفسه، لا تبلغ جميع الشركات عن إجمالي القيمة المضافة أو القيمة المضافة الصافية (الجدول 1).

خامساً- الخلاصة والقضايا المطروحة لمزيد من المناقشة

44- تقدم هذه المذكرة لمحة عامة عن التطورات الرئيسية الأخيرة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وعن أهداف التنمية المستدامة وتصف الدروس المستفادة والتحديات الرئيسية المطروحة والتوصيات المقدمة فيما يخص دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بالتطبيق العملي *للإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية*. وفي عامي 2020 و2021، حدثت مجموعة من التطورات الدولية الرئيسية في هذا المجال، بما في ذلك ما يلي: إنشاء مؤسسة الإبلاغ عن القيمة؛ واعتماد المفوضية الأوروبية لمقترح بشأن توجيه خاص بإبلاغ الشركات عن الاستدامة؛ ومقترح إنشاء مجلس لمعايير الاستدامة العالمية. وتشير هذه التطورات الأخيرة إلى تحرك نحو تنسيق الإبلاغ عن الاستدامة وإنشاء هيكل إداري لتسهيل تكامل الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة مع تحسين جودة التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة وإمكانية مقارنتها وجعل هذا الإبلاغ إلزامياً بالنسبة إلى بعض الشركات.

45- وتتماشى *الإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية* مع الاتجاهات الحالية وهي تمثل خطوة مبكرة للأونكتاد في هذا الاتجاه. وإن دور الأونكتاد حاسم في دعم جهود بناء القدرات لتيسير استخدام الإرشادات على نطاق أوسع وإذكاء الوعي بها ونشرها بهدف تيسير المزيد من التقارب والاتساق ين أطر وممارسات الإبلاغ. وتؤكد دراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بتنفيذ الإرشادات ضرورة تركيز الجهود على بناء القدرات، حتى تتمكن الشركات من جمع البيانات والإبلاغ عن المؤشرات. وتقدم هذه المذكرة مجموعة من التحديثات المحتملة للمؤشرات الأساسية للنظر فيها، بما يشمل مسائل منها مثلاً حد أدنى من التغييرات في منهجية القياس، والتوحيد، والتوضيحات والتعديلات الممكنة لمعالجة أوجه عدم الاتساق. واقتُرح مؤشر إضافي يتعلق بالأرض والتنوع البيولوجي.

46- وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الأونكتاد، في إطار دوره كجهة متشاركة في رعاية المؤشر 12-6-1، العمل على بناء القدرات وجمع البيانات، وتقديم التقارير إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإسداء المشورة بشأن التقدم المحرز في إطار هذا المؤشر. وفي هذا الصدد، يتماشى الحد الأدنى من مستوى الإبلاغ الوارد في الإرشادات المتعلقة بالبيانات الوصفية لهذا المؤشر مع *الإرشادات بشأن المؤشرات الأساسية*؛ وبالتالي، فإن الإرشادات تدعم البلدان في جهودها لقياس إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

47- وبالإضافة إلى القضايا المعروضة في هذه المذكرة، قد يرغب المندوبون في الدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في بحث الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكن تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمواصلة المساهمة في تعزيز الدور الذي يؤديه إبلاغ الكيانات في تقييم إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) ما هي الممارسات الجيدة للتصدي للتحديات الرئيسية أمام إبلاغ الشركات عن أهداف التنمية المستدامة؟

(ج) ما هي الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى الشركات، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات العائلية، وما هي أكثر الطرق فعالية لتلبية هذه الاحتياجات؟

(د) ما هي أفضل طريقة لتعزيز جهود البلدان الرامية إلى قياس إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

(هـ) كيف يمكن للأونكتاد أن يدعم البلدان بشكل أفضل للإسراع في جمع البيانات في إطار المؤشر 12-6-1؟